

فرنسا تتحرك لمنع انتهاك تركيا سواحل قبرص

إرسال باريس لحاملة الطائرات «شارل ديغول» إلى ميناء ليماسول رسالة جديدة لأنقرة

عثمان كافالا يتهم أردوغان بالتدخل لإعادة اعتقاله

إسطنبول - قال رجل الأعمال التركي عثمان كافالا المعروف بنشاطه الخيري الجمعة، إن الرئيس رجب طيب أردوغان تدخل لمنع إطلاق سراحه عقب تبرئته في قضية ضلوعه في احتجاجات شهدتها تركيا في العام 2013، ما تسبب في إعادة القبض عليه. وكان كافالا ضمن تسعة أفراد جرت تبرئتهم الثلاثاء من تهم تتعلق بالاضطرابات التي وقعت في متنزه غيزي بارك قبل سبع سنوات. وأعيد القبض عليه بعد ذلك وإيداعه السجن بتهم تتعلق بمحاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت عام 2016. ونفى أردوغان مرارا التدخل في قرارات القضاء ويصر على أن القضاء التركي مستقل.

اعتقل عثمان كافالا مجددا وأودع السجن هذا الأسبوع بتهم تتعلق بمحاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016

وقالت المحكمة "كانت تجربة عثمان كافالا في إطار المحاكمة المتعلقة بالظواهرات خطوة إيجابية" داعية تركيا إلى "احترام تعهداتها الدولية خصوصا معاهدة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وأضافت أن باريس "ستستمر باهتمام في متابعة المحاكمات بحق ممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا خصوصا تانر كيليتش ومنهجين آخرين" في إشارة إلى رئيس فرع منظمة العفو الدولية في تركيا ومدافعين آخرين عن حقوق الإنسان يحاكمون بتهمة الانتماء لجماعات تصنفها أنقرة إرهابية ما يعني السجن لمدة تصل إلى 15 عاما. وتتهم تركيا بانتظام بالمساس بالحريات خصوصا منذ الانقلاب الفاشل في 2016 الذي عمد أردوغان بعده إلى إسكات أي صوت معارض.

وقال كافالا في بيان إن أحكام البراءة في قضية غيزي بارك مثلت خطوة إيجابية كان يأمل في أن تساعد المجتمع على فهم مشاكل القضاء ويكون لها أثر فعال في عملية التعافي. وأضاف "ومع ذلك، للأسف اجبض تدخل الرئيس هذه الفرصة وجرى إلقاء القبض علي مرة أخرى بادعاء أكثر بعدا عن المنطق والقانون من المرة الأولى". وتابع كافالا "الادعاء أنني خطت لمحاولة الانقلاب هو ادعاء أكثر بعدا عن المنطق بكثير عن تهمة أنني من نخلت احتجاجات غيزي ويظهر دافعا خفيا ضمرا".

ولكن مسؤولا تركيا بارزا طلب عدم الكشف عن اسمه نفى أي تدخل في قرارات القضاء. وقال المسؤول "المحاكم تضطلع بعملياتها الخاصة. وعلى كل حال، كان القضاء التركي نفسه هو من أصدر حكم البراءة أيضا. والإجراءات التي تخص كافالا هي إجراءات قضائية". وفي أحدث تحقيق بحقه، يواجه كافالا اتهامات بمحاولة الإطاحة بالنظام الدستوري في محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 يوليو في 2016، والتي تقول أنقرة إنها من تنفيذ أنصار رجل الدين فتح الله غولن الذي يعيش في منفاه الاختياري في الولايات المتحدة.



الأهداف محددة

وليس أوروبا الوحيدة المعنية بقضية قبرص وسعيها لمنع أنقرة من الاستحواذ على ثرواتها حيث أنهى الكونغرس الأميركي مع نهاية العام الماضي حظر التسليح المفروض على قبرص والذي كبل قدرات الدولة المتوسطة العسكرية ما أثار توجس وغضب أنقرة. وسمحت هذه الخطوة لقيادة قبرص بالسعي إلى تعزيز قدراتها العسكرية واقتناء معدات واليات عسكرية لمواجهة تهديدات أنقرة التي كانت في وقت سابق تستخف بأي رد قبرصي محتمل. ووقعت نيقوسيا مؤخرا عقدين مع شركة أوروبية لشراء صواريخ مضادة للطائرات والسفن، وفق مصادر قريبة من دوائر الحكم في قبرص. ووقع الجيش القبرصي في ديسمبر الماضي عقدا مع مصنع الصواريخ الأوروبي "أم.جي.دي.أي" بقيمة 150 مليون يورو، وشملت الصفقة توفير صواريخ أرض جو قصيرة المدى من نوع ميسترال، وفق مصدر أكد معلومات نشرتها جريدة "لا تريبون" الفرنسية. وتتسبب تحركات تركيا في سياق التسليح في شرق المتوسط حيث تخطط اليونان لتطوير قدراتها العسكرية. وتخطط اليونان التي تتخوف بدورها من انتهاكات أنقرة لمياهها لتعزيم

ولعل أبرز هذه التحركات التجمّع الذي استضافه البرلمان الأوروبي وضم خبراء ومسؤولين وسياسيين حذروا جميعهم من خطر الانتهاكات التركية في شرق المتوسط. وقال وزير الخارجية التركي السابق يشار ياكيش خلال مؤتمر بروكسل، إن السياسة الخارجية التركية غير الواضحة تضع أنقرة في مخاطر جمة والرئيس رجب طيب أردوغان خسر ثقة الأوروبيين منذ سنوات. وقبل هذا الاجتماع اتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على تركيا بسبب أنشطتها الاستكشافية غير المشروعة قبالة السواحل القبرصية. وفي ديسمبر من العام الماضي أكدت وزيرة الدفاع الألمانية أنغريت كرامب كارنباور خلال زيارة أجرتها إلى قبرص التضامن الأوروبي مع اليونان وقبرص في النزاع القائم حول المطالبات الإقليمية لتركيا في شرق البحر المتوسط. وتقول أنقرة إنها تقوم بأعمال استكشافية في جمهورية قبرص الشمالية التي لا تعترف بها سوى تركيا كدولة. وبالتوازي مع أنشطة أنقرة تجري الشركات الفرنسية والإيطالية تونال وإيني عمليات تنقيب في المنطقة. وأجرت الدولتان تدرجات بحرية مع قبرص في ديسمبر في رسالة إلى تركيا.

ويرى مراقبون أن باريس بعثت برسالة لأنقرة من خلال هذا التحرك مفادها أن هناك انسجاما في المواقف الأوروبية الراضة لاستفزازات تركيا في شرق المتوسط وتحركاتها المريبة. ومخزونات الغاز التي عادة ما تستهدفها أنقرة موجودة تحت قاع البحر جنوب قبرص التي تزعم أن المنطقة هي منطقتها الاقتصادية الخالصة.

باريس بعثت برسالة لأنقرة مفادها أن هناك انسجاما في المواقف الأوروبية الراضة لاستفزازات تركيا في شرق المتوسط

وبدأت تركيا التنقيب في المنطقة في يونيو مضرة على أن لها الحق في فعل هذا بموجب القانون الدولي. ودعم الاقتصاد الأوروبي قبرص وهدد بفرض عقوبات على تركيا. وتحركات فرنسا ليست بمعزل عن جملة تحركات أخرى يجريها كل من الاقتصاد الأوروبي والأطراف المعنية بشرق المتوسط وأمنه على غرار إسرائيل ومصر واليونان وغيرها.

وكالة لمكافحة الأموال القذرة تدرج إيران على قائمة الدول الداعمة للإرهاب

وإتاني إدراج طهران في هذه القائمة في وقت تعيش فيه إيران أصلا عزلة إقليمية وعالمية بسبب استفزازات صدور قرار مجموعة العمل المالي بشأن إيران، إنه بعد هذا القرار المنظر، ستخرج إيران من حالة التعليق الحالية، وسيتم إدراجها مرة أخرى في القائمة السوداء، ووقتها ستكون الأوضاع "أسوأ" بالنسبة لطهران. وتابع اعطي "قد تفرض الأوضاع الجديدة التي سنحدث، ضغوطا ضئيلة على مساعي الحكومة، ولكن الضغوط الرئيسية ستأتي عندما يتم إلغاء العقوبات وتستأنف علاقاتنا المصرفية مع العالم.. إن ما يتم في الوقت الراهن، سيظهر في ذلك اليوم".

وإضافة إلى تهديدها سواحل قبرص وقعت تركيا في وقت سابق اتفاقية أمنية وعسكرية مع حكومة الوفاق الليبية تهدف لإعادة ترسيم الحدود البحرية وهو أمر رفضته العديد من الدول على غرار مصر وفرنسا واليونان وقبرص وغيرها.

وإضافة إلى تهديدها سواحل قبرص وقعت تركيا في وقت سابق اتفاقية أمنية وعسكرية مع حكومة الوفاق الليبية تهدف لإعادة ترسيم الحدود البحرية وهو أمر رفضته العديد من الدول على غرار مصر وفرنسا واليونان وقبرص وغيرها.

وإضافة إلى تهديدها سواحل قبرص وقعت تركيا في وقت سابق اتفاقية أمنية وعسكرية مع حكومة الوفاق الليبية تهدف لإعادة ترسيم الحدود البحرية وهو أمر رفضته العديد من الدول على غرار مصر وفرنسا واليونان وقبرص وغيرها.

اتفاق سلام لتسريع انسحاب أميركا من أفغانستان

العنف لمدة سبعة أيام اعتبارا من مساء الجمعة. وقال أحد قادة طالبان الموجود في الدوحة إن هذه اللمدة لا يمكن تسميتها "وقفا لإطلاق نار". وتابع "الهدف من هذا تهيئة أجواء آمنة في أفغانستان وقد يجري تمديدتها إذا سارت الأمور على ما يرام بعد إبرام اتفاق سلام مع الولايات المتحدة". وفي أول ردود الفعل أشاد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ بالاتفاق المرتقب توقيعه في نهاية الشهر مشيرا إلى أنه يفسح المجال أمام تحقيق "سلام دائم" في أفغانستان. وقال ستولتنبرغ في بيان الجمعة عقب الإعلان عن الاتفاق "من شأن ذلك أن يفسح المجال لإجراء مفاوضات بين الأفغان ولسلام دائم وضمن عدم تحول البلد من جديد إلى ملاذ آمن للإرهابيين". ورحبت روسيا بالإعلان معتبرة أنه "حدث مهم" من أجل السلام في أفغانستان. وقال الممثل الخاص للرئيس الروسي حول أفغانستان زامير كابولوف إن ذلك "سيكون حدثا مهما لعملية السلام في أفغانستان". وقال مسؤولون مطلعون على المحادثات إن الاتفاق مع طالبان ستعقبه مفاوضات تهدف لتسوية سياسية في أفغانستان بين طالبان ووقد أفغاني يضم مسؤولين حكوميين. ومنذ تدخلها العسكري المباشر في البلد الآسيوي عام 2001 للإطاحة بحكومة طالبان لم تتوصل واشنطن إلى اتفاق كهذا مع الحركة المتطرفة.

وإضافة إلى تهديدها سواحل قبرص وقعت تركيا في وقت سابق اتفاقية أمنية وعسكرية مع حكومة الوفاق الليبية تهدف لإعادة ترسيم الحدود البحرية وهو أمر رفضته العديد من الدول على غرار مصر وفرنسا واليونان وقبرص وغيرها.



في ورطة جديدة